تهيئة مناخ الاستثمار

«الميثاق»خاص:

أكدت الحكومة على مواصلة تهيئة مناخات وفرص الاستثمار أمام المستثمرين على الصعيد المحلي والعربي والدولي وتقديم كل التسهيلات والرعاية اللازمة لهم، وذلك ضمن رؤاها وتوجهاتها المستقبلية.

وخلال السنوات ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ منحت الهيئة العامة للاستثمار تراخيص لـ ٦٥٢ مشروعاً استثمارياً برأسمال استثماري ٦٦٦,٧ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٣٣٢ مليار ريال. كما تم تطبيق مبدأ النافذة الواحدة للتعامل مع كافة المشاريع والأنشطة الاستثمارية، وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار.

خبـــراء اقتصاديـون لـ« الميثاق »:

أعمال التخريب تستهدف إعاقة التنمية ويجب ردعها بقوة

أكد خبراء اقتصاديون لـ "الميثاق" أن أعمال التخريب والشغب والفوضى التي تحدث من قبل بعض الخارجين عن الدستور والقانون، تستهدف تعطيل التنمية والاستثمار وعرقلة دور الدولة والحكومة في تنفيذ المشاريع وإيصال الخدمات الأساسية إلى المواطنين، وبالتالي الإساءة لسمعة اليمن في الخارج وإعطاء صورة سلبية عن البلد. وشددوا على ضرورة ردع ومواجهة من يقومون بمثل هذه الأعمال المرفوضة والمدانة والتي يسعون من خلالها إلى النيل من الوحدة الوطنية والسلم والأمن الاجتماعي، كما طالبوا الحكومة والأحزاب السياسية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتحمل المسئولية في الدفاع عن الوحدة اليمنية والتصدي لكل من يحاول المساس بها.

كتب/ جمال مجاهد

د.المخلافي: اليمنيون لن يسكتوا على أي مساس بالوحدة مهما كانت التضحيات

• الفسيّل: المواطن هو الخاسر من عمليات قطع الطرق وتدمير الممتلكات العامة والخاصة

• قائد: السياحة تأثرت سلباً.. والعودة إلى التشطير مستحيلة

آكد وكيل وزارة المالية وأستاذ العلوم المالية والمصرفية بجامعة تعز الدكتور عبد الله المخلافي أن قطع الطرق وتخريب الممتلكات العامة والخاصة في بعض محافظات البلاد لن تؤدي إلاّ إلى مزيد من هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي تسريح العمال الذين يعملون في هذا المشروع أو ذاك، وسيفقد الكثير من المواطنين فرص عملهم ومصادر دخلهم، مما سينتج عنه زيادة الفقر والبطالة في المجتمع.

وتساءل المخلافي "هل هذا هو المطلوب، إذا كان كذلك، فإننا نقول بأن تلك التصرفات يقوم بها أعداء الوطن والأمة، ونحن نستنكرها وندينها بقوة".

وقال إن المسئولية مجتمعية وعلى كل منّا الحفاظ على المنجزات وزيادة الحرص على تحمّل مسئولياتنا كل في موقعه، فالمسئولية ليست مسئولية رئيس الدولة، والفساد لا يمكن محاربته بقرار سياسي وإنما إلى جانب ذلك التفاف الجماهير وكل فرد في المجتمع حول القرار السياسي في محاربة مظاهر التخلف والانحطاط والفوضى والمناطقية والشللية.

وشدد "على الدولة أن تعمل جاهدة من أجل اعتماد معايير العمل المؤسسي في مختلف أجهزة الدولة، وذلك من أجل القضاء على كل المظاهر أو المحددات التي تبرز كمبرر لخلق تلك التناقضات والاختلالات في مختلف أجهزة الدولة".

وأوضح الدكتور المخلافي أن حنكة القائد الرئيس علي عبد الله صالح وفلسفته في إدارة الدولة شكّلت رؤية لصناعة المستقبل اليمني بأبعاده ومدلولاته العربية والعالمية، وكان ولا يزال إخلاصه للوطن والشعب يجعله يرى كل المؤامرات صغيرة ولا قيمة لها ولا تزيده إلا تصميماً وحرصاً على الوحدة والديمقراطية وبناء الوطن وجماهيره على امتداد جغرافية الوطن اليمني.

وقال "عهداً علينا نحن اليمنيين الوقوف جنباً إلى جنب مع قيادتنا السياسية في حماية المنجزات والثورة والوحدة والديمقراطية في كل زمان ومكان، ولن يسكت اليمنيون ولن يسمحوا بأي مساس بالوحدة ومنجزاتها مهما كانت التضحيات".

ولفت إلى أنه كان في طليعة هموم فخامة الرئيس منذ الأيام الأولى لتحمّله المسئولية العمل على إحداث تنمية سياسية وتاسيس مدرسة متفرّدة للديمقراطية والتنمية السياسية في اليمن، وكانت البداية تشكيل لجنة الحوار الوطني وإعلان قيام المؤتمر الشعبي العام والاهتمام بالاقتصاد الوطني خاصة القطاعات التي يمكن أن تشكل قطاعات قائدة للاقتصاد الوطني، ونقله إلى نقطة التوازن عند مستوى التقدم، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية وترافقها مع الطرح الديمقراطي والتعددية السياسية الذي قلما يحدث في أي مكان آخر، بالإضافة إلى ترسيخ الوحدة والحفاظ على الديمقراطية وحل مشاكل الحدود مع الدول الشقيقة وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار وإقرار نظام السلطة المحلية واللامركزية الإدارية والمالية وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وانتهاج اليمن لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتغيير الجذري للسياسات الاقتصادية الكلية التي أخرجت الاقتصاد اليمني من عنق الزجاجة. ومؤخراً استقلال القضاء وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وكل ذلك من أجل اليمن وكل اليمنيين.

واعتبر الدكتور المخلافي أن يوم ٢٧ أبريل يوم الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، شكّل يوماً مهيباً يؤسس لحياة ديمقراطية جديدة وبداية لمرحلة تاريخية تختلف جذرياً عن المراحل السابقة من تاريخ الشعب اليمني بفضل الله ثم القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وتابع إن فخامة الرئيس سرعان ما اتجه بالشعب صوب صناعة فجر الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة والعمل على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة والتفاعل الواعي مع أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر وأخذ يمارس مهامه القيادية متمثلاً روح الشعب وهمّة الأجداد الذين أسسوا مجداً حضارياً أضاء غسق التاريخ.

«وفي يوم ٢٧ أبريل استهلت اليمن عهداً جديداً الحقيقة فيه أكبر من كل الأقوال والخطابات، فهذا اليوم كان ولا يزال وسيظل منهج حياة لليمن واليمنيين حتى يرث الله الأرض ومن عليها».

إقلاق للمستثمرين

وأكد الخبير الاقتصادي ومستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور طه الفسيّل أن الاستقرار السياسي والأمني يمثل أحد متطلبات التنمية بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة، واعتبر أن هذا المؤشر يمثل المؤشر الأهم ليس في اليمن فقط وإنما في كل دول العالم، ومن المؤشرات الدولية المهمة على استقرار الأوضاع الاقتصادية وتوافر البيئة الملائمة لتنفيذ مشاريع التنمية واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال الفسيّل: «في ظل الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير هناك أساليب وأدوات سليمة وصحيحة للتعبير عن الحقوق والمطالب أو الشكوى والاحتجاج من مشكلة ما أو وضع ما وفي إطار القانون والدستور والثوابت الوطنية، وليس باللجوء إلى العنف والشغب والفوضى والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرق وإقلاق الأمن والسكينة العامة، علماً أن المطالب والشكوى لا تخص المحافظات الجنوبية والشرقية فقط وإنما مختلف محافظات اليمن».

وأوضح أن الأزمة المالية العالمية وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية طالت اليمن كلها وأثرت على كل المحافظات وليس محافظات بعينها، وبالتالي فإن ما تشهده بعض المحافظات الجنوبية والشرقية من أحداث تخريب وشغب وفوضى يعطي إشارات سالبة للمستثمرين خاصة وأن التركيز الآن على المناطق الجنوبية وبالذات حضرموت التي يجري تجهيزها لتكون منطقة جذب استثماري، وتعزز ذلك بنجاح مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري الذي عقد في المكلا يومي ٢٦ و٢٧ مارس ٢٠٠٨ ومؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد في المكلا يومي ٢٢و٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م.

وقال الفسيّل إن مثل هذه الأحداث التي ندينها ونندد بها تقلق المستثمرين، لأن رأس المال جبان والمستثمر يبحث دائماً عن المكان الآمن والجاذب للاستثمار حتى وإن كانت أرباحه منخفضة، ويحجم عن الذهاب إلى المكان غير المستقر والذي لا يشعر فيه بالثقة حتى وإن كانت أرباحه مرتفعة.

ولفت إلى أنه لا يمكن أن نعمّم ما يحدث على الجميع، نظراً لأن الاهتمام بحضرموت قائم منذ فترة طويلة ولا تعاني من مشاكل كثيرة كالتي تعاني منها بقية المحافظات.

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت أحداث العنف والفوضى المرفوضة والمدانة ستدفع المستثمرين وخاصة الخليجيين والمغتربين لإعادة النظر في استثماراتهم في اليمن، أجاب الدكتور الفسيّل بأن نظرة المستثمر طويلة الأجل وليست قصيرة، حيث أن اليمن تشكل ملاذاً آمناً للمستثمرين وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يفضلون الاستثمار العقاري والسياحي لتعويض الخسائر التي لحقت بهم جرّاء الأزمة المالية العالمية.

وتابع: «إن حضرموت من مناطق الجذب السياحي بالإضافة إلى مصانع الإسمنت التي يجري إنشاؤها، وهذه استثمارات طويلة الأجل، واعتقد أنها لن تتأثر بشكل مباشر بما يحدث من أعمال شغب وفوضى ولن يكون لهذه الأعمال تأثير مستقبلاً في حالة احتوائها».

وشدد الدكتور الفسيّل على أن المواطن هو الخاسر الأكبر من عمليات قطع الطرق وتدمير الممتلكات العامة كالمصالح والمكاتب الحكومية والخدمات الأساسية التي هي ملك للشعب والممتلكات الخاصة، كما أن مواجهة هؤلاء المخربين والعابثين بأمن الوطن والمواطن ومعالجة المشاكل وتصحيح الأوضاع هي مسئولية مشتركة بين الحكومة والأحزاب والتنظيمات السياسية والسلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وقال إن الاستثمار يتطلب توفير البنية التحتية والمناخ الاستثماري الملائم لتنفيذ المشاريع التي تخلق فرص العمل والدخل الثابت وبالتالي التخفيف من حدة الفقر وتقليص البطالة، ولكن لجوء بعض الخارجين عن الدستور والقانون إلى تلك الممارسات البغيضة التي تستهدف الوحدة الوطنية والتنمية سوف يؤدي في النهاية إلى الإضرار بهم والإضرار بمصالحهم، والإساءة إلى سمعة اليمن في الخارج.

وأكد الخبير الاقتصادي الفسيّل أن مهمة الحكومة تتمثل في توفير مشاريع التنمية والخدمات الأساسية وبيئة الاستثمار الجاذبة ومنح الحوافز التشريعية والجمركية المميزة للمستثمرين وخلق نشاط اقتصادي، وبالتالي فإن عرقلة الحكومة عن اداء عملها يتطلب الرد الحاسم والقوي لردع كل من يقوم بأعمال الشغب والفوضى تحقيقاً للمصلحة العامة والتنمية.

السياحة تضررت

أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة صنعاء الدكتور علي قائد قال: إن أعمال العنف والتطرف والإرهاب التي تحدث في بعض المناطق بالمحافظات الجنوبية والشرقية لاشك انها ستؤثر وستنعكس سلباً على التنمية والاستثمار بشكل أساسي.

وأشار الدكتور قائد الى أن الاستثمار يعد متغيراً أساسياً لجوهر عملية التنمية الاقتصادية ودافعاً رئيسياً للنمو المستديم، فهو يعمل على زيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد وزيادة الدخول والتوظيف وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة.

وأضاف: إن تلك الاعمال الارهابية تؤثر بشكل كبير على قطاع السياحة، فالسياح القادمون الى بلادنا ينفقون اموالاً، أي أنهم يأتون بدخل وعملات أجنبية، هذه ناحية، الناحية الثانية أنهم ينقلون سمعة اليمن الى بلدانهم عندما يعودون فهم سفراء اليمن في بلادهم، لأنهم يأخذون انطباعات عن طيبة الشعب اليمني.. عن المقومات السياحية سواء أكانت تاريخية او دينية أو رياضية.. فبلادنا تتمتع بإمكانات ومقومات كبيرة جداً لجذب السياحة،و بالتالي فإن الأعمال الإرهابية ضد السياح سواء أكانت اختطافاً أو قتلاً، أو أعمال العنف والشغب والفوضى تحد من قدوم السياح، وتقلص من عائدات السياحة.. كما أن هناك تأثيراً أيضاً على الاستثمار في قطاع السياحة كالفندقة والمطاعم ووكالات السفر كلها جميعاً تتأثر بالأعمال الارهابية.

وأكد الدكتور علي قائد أن هناك الكثير من العاملين في مجال السياحة الذين توقفت أعمالهم، حيث يضم قطاع السياحة أكثر من ٢٠ ألف عامل، وهؤلاء العمّال يتأثرون بما يحدث.

وخلص الى أن عائدات السياحة سوف تتدنى مقارنة بما توقعته اليمن مستقبلاً نظراً لكون السياحة قطاعاً واعداً يمكن أن يساهم بنسبة عالية في مكونات الناتج المحلي والناتج القومي بشكل عام.

التشطير مستحيل

وقال الدكتور قائد: إن أحداث العنف الأخيرة تتم من قبل جماعات مدفوعة من الزمرة الانفصالية التي عملت ضد تيار إرادة الشعب، إرادة الشعب تمثلت في تحقيق الوحدة التي تزامنت مع الديمقراطية.

وأن يكون لهؤلاء الاشخاص أهداف ضارة بالوطن والمواطنين والدولة وسمعة البلد ومقدراته وخيراته، فهذا مرفوض، هم الآن يعملون ضد الوطن.. وهذه الجماعات التي تقوم باعمال العنف والشغب والفوضى، وتثير القلق لايوجد لها مطالب.. هم يطالبون باستقلال الجنوب.. أي استقلال؟! هذه وحدة ليس من حقهم أن يطالبوا بذلك، ليس لأي شخص الحق بأن يطالب بالانفصال.. الوحدة ملك الجميع وليست ملك أحد أبداً، فمن يدّعي غير ذلك فهو على باطل..

من يدّعي أن له الحق في تفكيك الوحدة متى أراد فهو مخطئ، الوحدة ليست عربة نفكها ونركبها، هذه وحدة.. هذه إرادة شعب، الشعب حقق إرادته وأعاد وحدته، كان مفككاً قديماً ثم لعوامل ما في ظل التطور التاريخي انفصل وكان التناقض فقط في الانظمة، أما الشعب فكان الأب في الجنوب والابن في الشمال والعكس.

وأضاف استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: نحن لسنا كدول أخرى هناك فواصل وحواجز طبيعية وعادات وتقاليد مختلفة.. نحن شعب واحد وعادات واحدة، وننتمي الى أسر وقبائل واحدة.. وبالتالي لا يحق لأحد سواء أكان مدخله سياسياً أو طائفياً أو مناطقياً أن يدّعي بأنه أساس في الوحدة، فالوحدة ملك الجميع والوحدة والديمقراطية من الثوابت، فمن أراد أن يلتزم فنحن معه، ومن لم يلتزم فسيحاسبه الشعب، ومن حق الحكومة أن تنذر هؤلاء الناس وتردعهم، فهم مدفوعون من عناصر خارجية تحاول إيهامهم بأنهم يمكن أن يعودوا الى الانفصال، وأعتقد أن العودة الى التشطير عملية مستحيلة. ■

إجراءات حكومية لتحسين الإدارة والرقابة

32 مليون دولار لتطوير قطاع الأسماك

كتب/ المحرر الاقتصادي

■ قدر حجم الاستثمارات الحكومية في قطاع الأسماك للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بحوالي ٣٢ مليون دولار منها ٢٦ مليون دولار للمشاريع الجاري تنفيذها و٦ ملايين دولار للمشاريع الجديدة لتطوير القطاع السمكي في ساحل حضرموت وإعادة تأهيل مركز الأحياء البحرية.

وأكد تقرير المراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠ حصلت عليه "الميثاق" أن الحكومة تسعى لتنفيذ عدة إجراءات ذات أولوية في الأعوام القليلة القادمة لتحسين إدارة الموارد السمكية والإدارة والرقابة والتقييم للأنشطة السمكية، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في إنشاء المرافق الأساسية مثل الثلاجات والمخازن ونقل الأسماك، وإنشاء مختبرات لضبط الجودة في الموانىء الرئيسية ومراكز الاصطياد من أجل ضمان تلبية معايير الجودة العالمية، كما سيتم تعزيز قدرة خفر السواحل على القيام بالمسح والتفتيش البحري.

وتوقع التقرير الرسمي أن تسجل القيمة المضافة لقطاع الأسماك نمواً بمعدل ٥,١٪ سنوياً خلال السنوات المتبقية من خطة التنمية. وشدد على إعطاء أولوية قصوى لدراسة وتقييم المخزون السمكي، وإعداد خطة لاستغلال الموارد السمكية ومن ثم منح التراخيص بناءً على ذلك.واشار إلى أن اليمن وقعت مؤخراً معاهدة الاصطياد الصناعي وتم إنشاء إدارة لمركز المعلومات السمكية، كما تم تنفيذ مسودة نظام الرقابة والتفتيش وتوفير نظام مسح بحري بالاقمار الصناعية.

وبحسب التقرير كان أداء قطاع الأسماك خلال العامين الأولين من خطة التنمية الثالثة مخيباً للآمال، حيث أنه وبينما تم التخطيط لزيادة إنتاج الأسماك والصادرات السمكية بواقع ٧٪ و٩٪ على التوالي سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، إلا أن الإنتاج انخفض بحوالي ١٣,٢٪ بين الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ وارتفعت الصادرات نوعاً ما في العام ٢٠٠٦، ولكنها انخفضت في العام الذي يليه إلى أقل من مستوياتها في عام ٢٠٠٥.

وتواجه القطاع السمكي معوقات رئيسية تشمل ضعف البنية التحتية، وشحة المعلومات حول مصادر الأسماك، وضعف إدارة قطاع الأسماك، وعدم وجود التشريعات واللوائح التي تغطي الاصطياد النجاري، وتضوب الموارد بسبب الاصطياد غير القانوني.■